

# السودانيات يتحركن لإنهاء العنف الجنسي

فهيمة هاشم

**ينبغي على الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي بذل المزيد من الجهد لمطالبة الحكومة السودانية بخلق بيئة تمكن النساء من الإبلاغ عن حالات العنف ضد النساء والتحقيق فيها ومقاضاتها قانونياً.**

الأخرى، ومخيمات النازحين داخلها الكائنة حول الخرطوم. ويجب الاعتراف بدورنا كصناع للسلام نعمل للتوفيق بين المجتمعات التي مزقتها التدخل الخارجي.

## ومن الضروري أن:

■ أن تتعزز ولاية بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان وأن تحصل على تفويض صريح وواضح، وأن يتم تزويدها بالموارد الضرورية، لكي تتمكن من التحرك والعمل ضد العنف الجنساني الجنساني.

■ أن يحصل موظفي بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان على التدريب الخاص بقضايا النوع وكيفية تحديد حالات العنف الجنساني ومنعه.

■ أن يتم تشجيع بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان على مراقبة التقدم تجاه تعميم المنظور الإنساني في جميع نشاطاتها.

■ أن تُصر الأمم المتحدة على مشاركة منظمات النساء السودانيات في كل التدريبات الخاصة بالنوع وفعاليات زيادة الوعي الخاص بالعنف الجنساني.

■ أن يتم رفد وحدة العنف ضد المرأة بالموارد رفداً مناسباً لكي تتمكن من تولي مكانها كمنظمة وطنية تعمل لصالح جميع السودانيات، بدلاً من السهر على خدمة مصالح حزب المؤتمر الوطني الحاكم، كما هو الحال الآن.

فهيمة مصطفى (fahimahashim@yahoo.)

ناشطة (com, fahimahashim@gmail.com)

في مجال حقوق المرأة السودانية، وهي مديرة مركز السلامة لموارد المرأة في الخرطوم.

دواعي الأسف أن الحكومة السودانية لم تدعم الوحدة دعماً كاملاً وأن عملها قد تعطل بسبب الحاجة لتمويل المانحين.

يتمتع السودان بتوفر عدد كبير من منظمات المرأة التي لديها القدرة على الانخراط في العمل البناء في قضايا السلام والأمن، ولكن الحكومة السودانية أهدمت المناقشات، وحدت من قدرتنا على جمع ونشر المعلومات المتعلقة بالاغتصاب، والاختطاف، والانتهاكات الأخرى لحقوق المرأة. وفي شهر فبراير ٢٠٠٦ سن السودان قانون تنظيم العمل التطوعي والإنساني، وهو قانون يفرض قيود صارمة على المنظمات غير الحكومية ويعطي الحكومة سلطات توجيهية وتنظيمية مفرطة على عمل تلك المنظمات. وقد شجبت منظمة العفو الدولية ومنظمات حقوق الإنسان الأخرى سن هذا القانون وأشاروا إلى أن هذا القانون ينتهك حق الحرية في المزاولة المدرج في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان المشارك فيها السودان.

إن وجود منظمات المجتمع المدني الخاصة بالمرأة يتعرض للخطر. وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ الذي أُقر في عام ٢٠٠٦ يطالب الأمم المتحدة بشكل خاص بالتشاور مع الجماعات الدولية والمحلية للمرأة. وقد اشتركت منظمنا مع منظمات أخرى للمرأة السودانية لتقديم التماس لبعثة مجلس الأمن التي زارت السودان في شهر يونيو ٢٠٠٦، نحث فيه الأمم المتحدة لتضغط على الحكومة السودانية لمراجعة وتعديل قانون العمل التطوعي. إن التحرك ضروري لتسهيل وصول وعمل منظمات المرأة لكي يتمكنوا من تقديم الخدمات الإنسانية للنساء المتأثرات بالعنف الجنساني في دارفور، وجبال النوبة، وشرقي السودان، ومناطق جنوبي السودان حيث يتواجد جيش الرب للمقاومة والمليشيات

لقد أثرت حركة التسلح والنزاعات المسلحة القديمة الأزل في الكثير من المناطق تأثيراً عميقاً على الحياة اليومية للسودانيات وخاصة ما حدث مؤخراً في إقليم دارفور من تأثير مأساوي ومفجع. كما يتم توظيف التفسيرات الأصولية لقانون الشريعة تستخدم للتحكم في النساء وكذريعة لعدم المصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وكانت بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان إثر تأسيسها في شهر مايو ٢٠٠٤ القوة العسكرية الخارجية الوحيدة في دارفور حيث تولت مهمة مراقبة اتفاق وقف إطلاق النار الذي وقعت عليه الأطراف المتنازعة لردع الجماعات المسلحة الخارجة عن السيطرة عن ارتكاب أعمال معادية ضد المدنيين. ولقد ركزت التقارير العامة للبعثة على خروقات وقف إطلاق النار، بما فيها الهجمات على المدنيين، ولكنها أخفقت في أخذ قضايا النوع بعين الاعتبار. لقد أخفقت البعثة بشكل لافت للنظر في منع الاغتصاب والعنف الجنسي الشائعين.

وفي عام ٢٠٠٥ استجابت الحكومة السودانية للضغوط الدولية لتوسيع دور بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان في تحدي العنف الجنساني بتأسيس وحدة العنف ضد المرأة في وزارة العدل. وتشاركت الوحدة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان لتنظيم دورات تدريبية مع محامين، وعاملين في مجال الصحة، وشرطة الأمم المتحدة، وعاملين في الأمم المتحدة، ولكن دون إشراك منظمات المجتمع المدني المحلية. وقد استأجرت الوحدة ٢٠ شرطية ووزعتهم على مخيمات النازحين داخلها في ولايات شمال وجنوب دارفور، وكانت الاعتبارات الأمنية هي السبب في عدم نشرهن في غرب دارفور. ومن

١. www.un.org/womenwatch/daw/cedaw

٢. انظر العرض التقديمي الذي قدمه مدير الوحدة، الدكتور عطيات مصطفى، أمام الندوة الدولية المعنية بالعنف الجنسي في النزاعات

وبعدها. www.unfpa.org/emergencies/symposium06/docs/

daytwosessionfiveattiat.ppt

٣. http://web.amnesty.org/library/Index/ENGAFR540092006

?open&of=ENG-SDN